الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثانية والثلاثون
الوثائق الرسمية*

UN LIBRARY
MAR 23 1978

اللجنة الخامسة
الجلسة الثامنة عشرة
المعقودة يوم الاثنين
١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

الرئيس : السيد طليعة (ايران)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد سيلي

المحتويات

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (تابع)

القراءة الاولى (تابع)

الباب ٤ - أجهزة تقرير السياسة (الانشطة الاقتصادية والاجتماعية) (تابع)

الباب ٥ ألف - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/32/SR.18
8 March 1978
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وترسل في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى :

Chief , Official Records Editing Section , Room A-3550.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة بأمد وجيز في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة .

77-57190

افتتحـــت الجلسة في الساعة ١٥/٠٠

البند ١٠٦ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/32/11 وCorr.1 و Add.1 و Add.2)

١ - السيد غوس (استراليا) : أشاد بلجنة الاشتراكات للجهود التي بذلتها للاضطلاع بمهمتها الصعبة ؛ وأضاف ان تقرير اللجنة (A/32/11 وCorr.1 وAdd.1 و Add.2) هو تقرير هام ويبين بدرجة معقولة من الوضوح الاساس الذى استندت اليه اللجنة في تفكيرها . وأعلن ان الوفد الاسترالي لا يزال يعتقد ان القدرة على الدفع هي المقياس المنصف الوحيد لتحديد الانصبة المقررة . وان كون لجنة الاشتراكات لم تجد أى مقياس آخر غير الدخل القومي لاتخاذه أساسا لتحديد القدرة على الدفع ليس مما يبعث على الدهشة تماما . بيد ان اللجنة أصابت اذ قررت النظر في العوامل الخاصة التي قد تطرحها الدول الاعضاء من أجل تخفيف الانصبة المقررة عليها . واستدرك قائلا انه في حالة توصل لجنة الاشتراكات الى رقم يختلف عن الرقم الذى حدد وفقا للاحصائيات وصيغة الدخل الفردى المنخفض ، وجب عليها عندئذ ان تبلغ اللجنة الخامسة بذلك ، وان تبين مدى هذا التفاوت وأسبابه . وقال ان ذلك سيكون غير احتياط من تقلب الآراء بلا سبب ظاهر . وأضاف انه تجدر الاشارة أيضا الى ان توصية لجنة الاشتراكات تخفف العبء المالي على أغلبية أعضاء الامم المتحدة ، وهو ما يبدو عادلا .

٢ - وأعلن ان وفده يوافق على توصيات لجنة الاشتراكات للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لانها تمثل حلا منصفا الى حد كاف . وانه يستشف ، مع ذلك ، من الفقرتين ٩٩ و ١٠٢ من التقرير (A/32/11)، ما لم يكن قد أساء فهم الفقرتين المذكورتين ، ان تخفيضا ثالثا ، علاوة على التخفيضات المستمدة من الدخل الفردى المنخفض ومن تمديد فترة الاساس الى سبع سنوات ، قد أجرى لمجموعة من البلدان تكمن الصعوبة المالية الوحيدة التي تواجهها في كونها تملك دخلا قوميا يزداد بسرعة وبمبالغ احتياطية أجنبية كبيرة. وقال ان من الواضح ان مفهوم " التقلبات الاقتصادية " لا ينطبق على هذه الحالة . وأعلن ان وفده ، وان كان لا يريد ان يقترح اجراء تغيير للفترة قيد البحث ، يعارض نهجا مماثلا اعتمد للانصبة المقررة المقبلة ؛ ويشعر بقلق خاص لكون التقرير لا يشير بوضوح الى أن تخفيضا قد أجرى لصالح البلدان المذكورة . وأضاف ان من الضرورى ، لذلك ، ايراد اشارة الى مبلغ هذا التخفيض ؛ أو القيام ، عوضا عن ذلك ، بابلاغ اللجنة الخامسة مستقبلا بحجم أى تخفيض يجرى . والا فان من المحتمل الشك في ان تكوين عضوية لجنة الاشتراكات هو السبب في انخفاض النصيب المقرر لبلد ما .

٣ - ومضى قائلا انه قد تم الاعراب ، في الفقرة ٦٤ من تقرير لجنة الاشتراكات (A/32/11) عن شكوك فيما اذا كان الاستمرار في تخفيض الانصبة المقررة على البلدان الصناعية الكبرى يتفق مع صلاحية اللجنة . وقال ان وفده يرى انه بما ان الانصبة المقررة على جميع البلدان ، بما في ذلك البلدان

(السيد غوس ، استراليا)

الصناعية الكبرى ، تستند الى مبدأ القدرة على الدفع ، فان من الواجب ان تستند هذه الانصبة الى البيانات الاحصائية . وقال ان على لجنة الاشتراكات ان تدرك ان الحالة الاقتصادية للبلدان عرضة للتغيير ، وانه ينبغي تبعا لذلك، تغيير الانصبة المقررة عليها . وأضاف ان وفده يرى ان الحل المتمثل في تمديد فترة الاساس الى سبع سنوات ينبغي الا يستخدم مرة أخرى : ذلك ان هذا الاجراء وان أدى الى تخفيف الانصبة المقررة على البلدان التي واجهت في السنوات الاخيرة زيادات كبيرة في الانصبة المقررة عليها ، الا انه ، من الوجهة العملية ، يضعف مفهوم القدرة على الدفع . وأضاف ان الارقام التي استخدمت في حساب الانصبة المقررة هي أصلا أرقام ترجع الى عامين أو ثلاثة أعوام ؛ ثم أضيف اليها العامان السابقان بقصد ايجاد متوسط ثلاث سنوات . فاذا ما زيدت فترة الاساس الى سبع سنوات ، فان النتيجة ستكون ان ما أخذ في الاعتبار هو حالة كانت سائدة قبل ١١ عاما على العام الذى يتعين فيه دفع النصيب المقرر . وخلص الى القول بأن من نتائج هذا الاجراء ان تدفع البلدان التي لها دخل قومي متزايد بسرعة أنصبة مقررة أقل . وأن تستمر ، من ناحية أخرى ، البلدان التي لها دخل آيل الى الانخفاض أو اقتصاد راكد ، والتي قد تواجه صعوبة في الدفع ، في دفع أنصبة أكبر . لذلك ينبغي ألا تكون فترة الاساس في المستقبل أكثر من ثلاث سنوات.

٤ - اما اذا رأت بعض البلدان ان بامكانها ان تحقق نتيجة أفضل اذا قدمت بيانات عن السنوات السبعة السابقة ، فينبغي السماح لها بأن تفعل ذلك ، على أن تجرى التسويات الاحصائية المناسبة لضمان ان تكون أرقام السنوات السبع مماثلة لأرقام السنوات الثلاث الخاصة بالبلدان الاخرى . واستدرك، قائلا ان هذا الاجراء سيكون غير مستصوب ، لان من شأنه أن يؤدى الى تعقيد النظام، ولكنه سيكون مقبولا في حالة عدم العثور على اجراء أفضل .

٥ - السيد فان فلوتن (هولندا) : لاحظ ان الفقرة ١٠٢ من تقرير لجنة الاشتراكات (A/32/11) توحي ، فيما يبدو ، بأن تسويات مصطنعة وتعسفية قد أجريت ، فضلا عن النتائج التي تحققت بتمديد فترة الاساس . وأضاف ان لوفده شكوكا بشأن الطريقة التي حسبت بها الانصبة المقررة ، لا تتضمن الفقرة ١٠٢ أى شيء يبددها . وقال ان المسؤولية عن منع أو ازالة العناصر التعسفية غير المبررة تقع على عاتق لجنة الاشتراكات . وأضاف ان هنالك، سؤالا آخر هو كيف يمكن ادخال تحسين اضافي على صلاحيات اللجنة كي يتسنى بذلك، تعزيز فعالية المبدأ الاساسي للقدرة على الدفع . وأعلن ان حكومة هولندا ليست مقتنعة بأن النسبة المئوية المقررة لها هي نسبة صحيحة. فقد أعربت فعلا عن شكوك بشأن الاتجاه التصاعدى المستمر في النصيب المقرر عليها ؛ حيث زاد هذا النصيب ، خلال العام الماضي ، من ١٢٤ر١ الى ١٣٨ر١ في المائة ، واقترح حاليا زيادته الى ١٤٢ر١ في المائة .

٦ - ومضى قائلا ان النهج المتمثل في تحويل احصائيات الدخل القومي الى دولارات الولايات المتحدة يؤدى الى حالات غير سوية ، نظرا للتقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف والفوارق في اتجاهات التضخم في كل بلد . وان التحويل الى وحدة مشتركة تتألف من مجموعة من العملات

(السيد فان فلوتن ، هولندا)

وتستخدم فيها حالات قابلية القوى الشرائية للمقارنة قد يحقق بعض التحسينات المطلوبة . وأضاف ان مما يبعث على الامل ان لجنة الاشتراكات أعلنت في الفقرة ٣٣ من تقريرها عزمها على دراسة هـذه المسألة . كما ان من المهم ان تستخدم فترة أساس معيارية مناسبة تؤمن قدرا معقولا من الاستقرار دون اغفال الحقائق الاقتصادية . وأضاف ان هنالك ضرورة أيضا الى تدابير أخرى من شأنها زيادة دقة المعلومات الاحصائية ودرجة قابليتها للمقارنة .

٧ - وأعلن ان وفده يرحب بالاضافة الملحقة الى تقرير لجنة الاشتراكات ، والتي تتضمن التبرعات لعامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ . وقال ان نصيب هولندا الكبير من هذه التبرعات يقوم دليلا على ان اهتمام حكومته بجدول الانصبة المقررة ينبع من موقف مبدئي ، وليس من عدم استعداد للدفع .

٨ - السيد شميت (جمهورية المانيا الاتحادية) : لاحظ ان التقرير الحالي للجنة الاشتراكات يقدم معلومات أكثر تفصيلا ، لانه لا يقتصر على الجدول الجديد والمبادئ التي يستند اليها هـذا الجدول . كما يبين ، الى حد ما ، الحجج المؤيدة لمختلف الحلول والآراء المختلفة التي أدت في النهاية الى حل وسط . ومع ذلك ، لا يزال عدد من المشاكل بغير حل . فعلى سبيل المثـال ، لا يعرف حتى الآن أي البلدان تستفيد الى الحد الاقصى وأي البلدان تستفيد الى الحد الادنى من التخفيف المستمد من صيغة الدخل الفردي المنخفض أو من استخدام فترة أساس مدتها سبـع سنوات . كذلك فان التقرير لا يبين أي البلدان يتعين عليها أن تتحمل العبء الاضافي ، ولا يـورد طريقة لمعرفة ما اذا كان التوزيع الناشئ عن ذلك للمناقب والمثالب لا يزال يتطابق والهدف العـام المتمثل في اقتسام العبء وفقا للقدرة على الدفع . ومن هنا ، فان مداولات لجنة الاشتراكات والنتائج التي أسفرت عنها ذات طابع مؤقت ، ويعود السبب في ذلك الى الصعوبات واختلافات الآراء الـتي برزت في العام المنصرم . وقال ان الامل معقود على أن تواصل لجنة الاشتراكات مستقبلا جهودهـا الرامية الى تكييف جدول الانصبة المقررة مع الظروف المتغيرة أبدا . فمثلا ، لا يوجد مبرر للابقاء في الجداول المقبلة على التخفيضات الخاصة التي يجرى منحها حاليا . وان مما له مغزاه ان يشار الـى ان البلدان ذاتها التي عارضت في العام السابق احداث زيادة في الاشتراكات المقررة عليها للامم المتحدة قد قبلت زيادة مماثلة في هيئات منها صندوق النقد الدولي .

٩ - واستطرد قائلا ان من صميم مصلحة المنظمة ألا يحاول كل بلد أو مجموعة بلدان أن تقلـل تبرعاتها بقدر الامكان . وقال ان من الضروري أن يشار ، في الرد على الحجة القائلة بضرورة ان تدفع البلدان النامية نصيبا متناقصا على الدوام ، الى أن خمس الدول الاعضاء أسهمت بنسبة تزيد علـى ٩٠ في المائة من النفقات العادية للمنظمة ، التي تعتبر المساواة بين الدول الاعضاء فيها هـي المبدأ الاسمى . لذلك ، يلاحظ وفده بقلق ان بعض أعضاء لجنة الاشتراكات قد اقترحوا ، كقاعـدة عامة ، عدم تخفيض الانصبة المقررة على بعض البلدان طالما ظلت هذه البلدان تعتبر جزءا من الدول الصناعية . وقال ان هذا الرأي يستند الى اعتبارات سياسية تقع خارج صلاحيات لجنة الاشتراكـات ، وتهدد بالخطر عمل اللجنة واختصاصات الامم المتحدة . ولهذا السبب ، ينبغي على أعضاء لجنـة

(السيد شميت ، جمهورية المانيا الاتحادية)

الاشتراكات أن ينظروا بعناية في أمر التغييرات التي يتعين ادخالها عندما يقومون باستعراض صيغة الدخل الفردى المنخفض . وقال ان وفده سيواجه صعوبة كبيرة ، مثلا ، في الموافقة على أية أرقام قياسية لهذه الصيغة .

١٠ - وأعلن ان وفده على استعداد ، بدافع من روح التراضي ، لان يقبل تمديد فترة الاساس الى سبع سنوات . ذلك ان من شأن هذا التمديد أن يستتبع اجراء تخفيض في العبء الذى يقع على البلدان التي زاد نصيبها النسبي باستمرار خلال السنوات الاخيرة . وقال ان جمهورية المانيا الاتحادية هي من بين هذه البلدان . وانه اذا ما رؤى ان هذه هي الطريقة المثلى لتخفيف الفوارق الشاسعة في الانصبة المقررة ، وجب الابقاء على فترة السبع سنوات في المستقبل أو تقليل هذه الفترة بطريقة تدريجية فقط كي يتسنى بذلك ازالة دوافع الدول الاعضاء الى احداث تغيير فترات الاساس لملاءمة مصالحها . وقال ان هذه الطريقة مقبولة الى حد كبير ، لانها تؤدى الى تجنب وضع حدود مطلقة أو نسب مئوية على التغييرات في نسب الانصبة المقررة ، كالحدود التي اقترحت العام السابق ، وكان من شأنها ان تذهب بالتخفيف الذى منح للدول التي تدفع أدنى حد من الاشتراكات ، بعد أن خفضت تلك الاشتراكات الى النصف .

١١ - وأعلن ان وفده على استعداد لقبول الجدول المقترح من لجنة الاشتراكات ، شريطة أن يحظى هذا الحل الوسط بقبول عام بين الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

١٢ - السيد فارغاس سابوريو (كوستاريكا) : قال ان مهمة لجنة الاشتراكات واجهت صعوبة خاصة في عام ١٩٧٧ بسبب المبادئ التوجيهية الجديدة التي أرستها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . ومضى قائلا ان اللجنة مع ذلك أصدرت أفضل التوصيات الممكنة ، بالرغم من ان هذه التوصيات ذات طابع مؤقت . وقال ان وفده يقدر الجهود الجديدة التي تبذلها اللجنة لاجراء دراسة متعمقة لامكانية الجمع بين الدخل القومي والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الاخرى . ولئن كان هذا الجمع ممكنا ، من الناحية النظرية ، الا أن من الصعوبة بمكان تحديد المستوى الكمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما في قياس وحيد يكون منطبقا على وقائع الحالة الموضوعية ومقبولا للجميع. وقال ان على اللجنة أن تستمر في البحث عن مؤشرات جديدة من شأنها تيسير حساب القدرة على الدفع، مثل صافي الرعاية الاجتماعية لكل فرد أو متوسط صافي الخدمات الصحية . وألح ، باسم وفده ، على الدول الاعضاء أن تقدم جميع المعلومات والبيانات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لمساعدة لجنة الاشتراكات في عملها . وقال ان هذا التعاون سيعود بالفائدة على أقل البلدان نموا بوجه خاص ، لانها أكثر البلدان تأثرا بالتقلبات التي تحدث في الاقتصاد العالمي .

١٣ - وأعلن ان وفده يرحب باعتماد فترة أساس مدتها سبع سنوات ، لان ذلك من شأنه أن يجعل بالامكان ان تؤخذ في الحسبان ، بصورة أكمل ، قابلية تعرض القدرة على الدفع لتقلبات كبيرة . وأضاف ان فترة الاساس الاطول الجديدة هذه أزاحت عن كاهل البلدان النامية ، ولا سيما الاكثر تأثرا منها ، عبئا كبيرا ، وان من المأمول فيه أن يستمر العمل بها لفترة السنوات الثلاث القادمة .

(السيد فارغاس سابوريو ، كوستاريكا)

١٤- وقال ان من الممكن ادخال تحسين على النتائج المعروضة في تقرير لجنة الاشتراكات، بالرغم من ان هذه النتائج مرضية . وأضاف انه لما كانت أوجه التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا تزال متزايدة ، فليس من المدهش ان يكون جدول الانصبة المقررة المبني على متوسط الدخل القومي للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٥ في صالح البلدان ذات الدخل الادنى . وقال ان تطبيق صيغة الخفض ١٨٠٠ دولار - ٧٠ في المائة كان طريقة أخرى لتخفيف التغييرات الاقتصادية والضغوط الناجمة عن التضخم التي أثرت على جميع البلدان وعلى وجه الخصوص ، البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض . وأضاف ان التطبيق المنصف لهذه الصيغة والتخفيضات الاضافية الممنوحة لعدد من البلدان التي تواجه مشاكل خاصة هو اجراء مقبول ينبغي تعميمه .

١٥ - وأردف قائلا ان من دواعي الرضى ان ٧٠ دولة من الدول الاعضاء ، معظمها من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض ، قد استفادت من الصيغ والمعايير الجديدة ، وان من الانصاف ان حوّل عبء هذه البلدان الى البلدان المتقدمة النمو والاكثر ثروة .

١٦ - ومضى قائلا انه سيكون أمرا مؤسفا ان لا يحظى تقرير لجنة الاشتراكات ، لاسباب سياسية ، بما يستحقه من تأييد . وان وفده يناشد لذلك ، جميع الوفود أن تؤيد هذا التقرير . وقال ان الوفود التي تمثل الدول صاحبة أكبر الاشتراكات ، والتي قد لا تستطيع تأييد التقرير ، ينبغي ان تضع نصب عينيها الفوائد الكبيرة التي يمكن جنيها من جدول الانصبة المقررة المقترح وما يتسم به هذا الجدول من انصاف . وأعلن ان وفده يحتفظ بحقه في الكلام مرة أخرى ، اذا دعا الحال .

١٧ - السيد مولتيني (الارجنتين) : قال ان اقتراحات ومقترحات عديدة قدمت ، أثناء نظر اللجنة في جدول الانصبة المقررة ، تعكس آراء مختلفة فيما يتعلق بالتغييرات العميقة التي حدثت في الاقتصاد العالمي خلال الفترة التي بنيت عليها الانصبة المقررة المقترحة للفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٩ .

١٨ - ومضى قائلا ان الجمعية العامة اعترفت ، في دورتها الاولى بالذات ، بأن القدرة على الدفع التي تبنى عليها قسمة نفقات المنظمة ، هي أمر يصعب تحديده ، وبأن الدخل القومي ، الذي يتأثر بعوامل مثل الدخل الفردي وحصيلة القطاع الاجنبي يعتبر ، للوهلة الاولى ، هو المعيار الافضل . وان لجنة الاشتراكات أشارت ، في تقريرها (A/32/11) الى أنها تسلم بأن الدخل القومي وحده قد لا يعكس تماما الحقائق الاقتصادية ، والى أن دراسة امكانية الجمع بين هذا المقياس ومؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى قد يعكس المستوى العام للتنمية في بلد ما . بيد ان اللجنة استنتجت ان هذا الاسلوب ليس مجديا وان النتائج التي يمكن استخلاصها باستخدامه لا تختلف عن النتائج التي يمكن الحصول عليها باستخدام مقياس الدخل القومي للفرد . وأعلن ان وفده يشاطر اللجنة هذا الرأى . ولكنه يرى مع ذلك ضرورة وضع مجموعة منتظمة من احصائيات الثروة القومية ، وهي ما أشارت اليه اللجنة في الفقرة ٢١ من تقريرها ، كي يتسنى بذلك تحديد القدرة على الدفع مستقبلا استنادا الى مقياسي الثروة الوطنية والدخل السنوى .

(السيد مولتيني ، الارجنتين)

١٩ - وفيما يتعلق بمد فترة الاساس لحساب جدول الانصبة المقررة للسنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، يرى وفده انه ينبغي ، في حالة اعتماد هذا النهج ، أن يستمر العمل به الى أن تنتفي الاسباب التي حدت الى اعتماده .

٢٠ - واستطرد قائلا ان لجنة الاشتراكات ذكرت في الفقرة ٤٤ من تقريرها انها وجدت صعوبات في تنفيذ التوجيه الذى أصدرته الجمعية العامة نظرا لعدم وجود أى تعريف واحد ومقبول بوجه عام للبلدان التي يجب تصنيفها بلدانا نامية . الا ان وفده يرى ان تجربة الامم المتحدة في المسائل الاقتصادية والمقررات التي اتخذتها المنظمة تجعل ان بالامكان ان تحدد بوضوح البلدان التي تنتمي الى هذه الفئة في ضوء تقييم المشاكل التي تعانيها والاحتياجات التي يتعين على سكانها أن يلبوها . وأكد من جديد رأى وفده القائل بأن مجموع حصة الميزانية التي تدفعها البلدان النامية ينبغي الا يزيد طالما ظلت هذه الهوة قائمة بينها وبين البلدان المتقدمة النمو . وأيد ، في هذا الصدد ، توصية اللجنة التي تقضي بتعديل صيغة الدخل الفردى المنخفض بحيث تأخذ في الحسبان الحالة الخاصة للبلدان النامية .

٢١ - ومضى قائلا ان الاشتراكات السنوية التي تقدمها الارجنتين الى المنظمات الدولية تزيد على ٢٠ مليون دولار ، وأن النصيب المقرر عليها قد زاد في وقت يقوم فيه شعب الارجنتين بتقديم تضحيات كبيرة من أجل تثبيت اقتصاد البلاد . ومع ذلك ، قبلت الارجنتين الجدول المقترح ليس لانها توافق على المعايير الاحصائية وانما لانها مقتنعة بأن الجهود المتضافرة التي تبذلها جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة هي الوسيلة الفعالة الوحيدة لتأمين تحقيق أهداف المنظمة ومبادئها .

٢٢ - السيد فوكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده يرى أن لجنة الاشتراكات قد انصاعت للمبادئ التوجيهية التي أرستها الجمعية العامة ، وهي المبادئ التي تقضي بأن تؤخذ في الحسبان الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، وأن تقلل الانصبة المقررة عليها في حالة حدوث كوارث طبيعية وغيرها من الظروف الطارئة ، وبأن يمنح تخفيض اضافي للبلدان ذات الدخل الفردى المنخفض .

٢٣ - ومضى قائلا انه نتيجة لهذه التدابير ، فان الانصبة المقررة على ١١٧ بلدا من البلدان النامية تبلغ نسبتها ١١٫٧٣ من ميزانية المنظمة في حين أن الانصبة المقررة على ٢٧ دولة من الدول الاعضاء تبلغ نسبتها ٢٧٫٨٨ . وبالاضافة الى ذلك ، جرى تخفيض الانصبة المقررة على ٦٦ دولة من الدول الاعضاء الى ٠٫٠١ في المائة . بيد أن قدرة اللجنة على منح تخفيف لعدد من الدول الاعضاء الاخرى قد حدّ منها نتيجة هذه التدابير ، كما بين في الفقرة ٦٣ من التقرير (A/32/11) .

٢٤ - ومضى قائلا ان هنالك ثلاثة نتائج هامة يمكن استخلاصها من تقرير اللجنة . فأولا ، لا يزال الدخل القومي هو المؤشر الوحيد الموثوق به لتحديد القدرة على الدفع بالنسبة لجميع البلدان .

(السيد فوكين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وثانيا ، ان من المستحيل ، من وجهة النظر العملية ، استخدام الاسعار الثابتة وليس الاسعار الجارية في حساب الدخل القومي . وثالثا ، ان المنهجية المستخدمة في حساب جدول الانصبة المقررة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ هي منهجية لها ما يبررها من الناحية العلمية ، وتعكس بصورة موضوعية الحالة الاقتصادية للدول الاعضاء . وأعلن ان وفده على استعداد ، بناء على ذلك ، لتأييد التقرير ومشروع القرار الوارد فيه .

البند ١٠٠ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (تابع) (A/32/6 و A/32/8 و A/32/38)

٢٥ - السيد هانسين (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : أدلى ببيان *.

٢٦ - اقترح السيد بيرسون (بلجيكا) ، مؤيدا من السيد ماجولي (ايطاليا) ، والسيد اوكيبو (كينيا) والسيد لانداو (النمسا) ضرورة اصدار النص الكامل للبيان الذى أدلى به رئيس لجنة البرنامج والتنسيق . وفيما يتعلق بالاجراء المتبع لدراسة توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، أعرب عن الامل في أن تبلغ اللجنة الخامسة بالآثار المالية المترتبة على هذه التوصيات ، والا ، فانه سيكون من العسير على اللجنة أن تمضي قدما في نظرها في الميزانية البرنامجية أو أن تتخذ مقررات بشأن بنود قدمت لجنة البرنامج والتنسيق توصيات محددة بصددها . وقال ان من الضرورى ان يجتمع رئيس اللجنة الخامسة ، ورئيس لجنة البرنامج والتنسيق ، ورئيس اللجنة الادارية لشؤون الادارة والميزانية وكبار ممثلي الامانة العامة للبت في الكيفية التي ينبغي أن تقدم بها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق .

---

* سيصدر النص الكامل للبيان الذى أدلى به رئيس لجنة البرنامج والتنسيق بوصفه الوثيقة (A/C.5/32/23) .

٢٧ - السيد ماجولي (ايطاليا) : قال ان لجنة البرنامج والتنسيق ذكرت ،في الفقرة ٤ من تقريرها (A/32/38) انها قررت ان تنظر بتعمق ، في دورتها الثامنة عشرة ، في برنامج التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، ولكنها اوصت ، في الفقرة ٢٣ من تقريرها ، بضرورة انهاء عناصر معينة من عناصر البرنامج ، تتصل على وجه التحديد بالتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية . وقال اند يود ان يعرف ما اذا كانت التوصية الاخيرة ستنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق عندما تقوم باجراء دراسة متعمقة لبرنامج التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية.

٢٨ - السيد لانداو (النمسا) : قال ان وفده يرحب بحقيقة ان تعاونا وثيقا قد أرسيت دعائمه بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية .

٢٩ - السيد لاير (الهند) : قال ان اللجنة الخامسة درجت ، عند اتخاذ مقررات بشأن الميزانية البرنامجية، على ان تبني مناقشاتها على تقديرات الميزانية المقدمة من الامين العام وعلى ما يتصل بها من توصيات اللجنة الاستشارية . بيد انه يتعين في الوقت الحاضر ان تؤخذ في الحسبان ايضا توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن مختلف البرامج ، وأن تقوم الامانة العامة، تبعا لذلك ، بحساب الاثار المالية المترتبة على الميزانية لهذه التوصيات وان تبلغ اللجنة الخامسة بالنتائج التي تخلص اليها ، كما ينبغي على اللجنة الاستشارية ان تقدم تعليقاتها على هذه الاستنتاجات الى اللجنة الخامسة . وأضاف ان هذا الاجراء من شأنه ان يؤدى الى تأخيرات كبيرة في نظر اللجنة الخامسة في مختلف ابواب الميزانية ، وخاصة الباب ٥ ألف ، الذى اصدرت لجنة البرنامج والتنسيق بصدده عددا من التوصيات المحددة . واستدرك قائلا ان على اللجنة الخامسة ان تحصل على جميع المعلومات اللازمة لضمان اتفاق المخصصات المعتمدة مع مستويات تنفيذ البرامج التي توصي بها لجنة البرنامج والتنسيق .

٣٠ - الرئيس : أعلن انه ، وفقا لاقتراح ممثل بلجيكا ، سيجرى مشاورات مع رئيس اللجنة الاستشارية، ورئيس لجنة البرنامج والتنسيق ، وممثلي الامانة العامة المعنيين للبت في الاجراء الذى يمكن اللجنة الخامسة من أن تأخذ في الحسبان توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ؛ وانه سيوافي اللجنة بنتائج هذه المشاورات بأسرع وقت ممكن . وفيما يتعلق باصدار النص الكامل للبيان الذى ادلى به رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ، ذكر أن من الممكن ايراد هذا البيان بصورة أتم من ذى قبل في المحضر الموجز للجلسة ، وأن نسخا منه ستكون متاحة للوفود باللغة الانكليزية فقط . اما اذا شاءت اللجنة أن تصدر نص البيان المذكور بوصفه وثيقة رسمية للجنة بجميع اللغات ، فيتعين عندئذ أن تأخذ في الاعتبار الاثار المالية لمقرر كهذا .

٣١ - السيد بيرسون (بلجيكا) : تساءل عما اذا كان بيان رئيس لجنة البرنامج والتنسيق سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق اللجنة الخامسة بجميع اللغات .

٣٢ - السيد ميلز (شعبة الميزانية) : أوضح ان اصدار النص الكامل لبيان رئيس لجنة البرنامج والتنسيق سيكلف مبلغا يتراوح بين ٢٥٠٠ دولار و ٣٠٠٠ دولار ؛ وأن بالامكان أن تقوم بهذا الاصدار دوائر الاستنساخ الموجودة في الامانة العامة نفسها .

٣٣ - السيد ديباتين (مساعد الامين العام ، المراقب المالي) : اوضح ان كلفة استنساخ بيان رئيس لجنة البرنامج والتنسيق يمكن استيعابها باستخدام الموارد المتاحة .

٣٤ - الرئيس : قال انه ، اذا لم يسمع اعتراضا ، فسيعتبر أن بيان رئيس لجنة البرنامج والتنسيق سيصدر بوصفه وثيقة رسمية من وثائق اللجنة .

٣٥ - وقد تقرر ذلك .

القراءة الاولى (تابع)

الباب ٤ - اجهزة تقرير السياسة (الانشطة الاقتصادية والاجتماعية) (تابع)

٣٦ - السيد ميلز (شعبة الميزانية) : قال انه ينبغي اجراء تصحيح في المرفق الثالث لتصدير الميزانية البرنامجية المقترحة (A/32/6 ، المجلد الاول ، صفحة ٢٩) ؛ وفي الباب ٤ - باء المتعلق بالمؤتمرات الاستثنائية ، وأن الرقم الوارد في العمود المعنون " سفر الموظفين لحضور الاجتماعات " ينبغي أن يكون ٩٠٦ ٠٠٠ دولار وليس ٢٣٦ ٠٠ دولار ، وأن الرقم الوارد في العمود المعنون " سفر الموظفين في مهمات رسمية " ينبغي ان يكون ٤١٨ ٠٠ دولار وليس ٤٧٨ ٩٠٠ دولار . وأوضح ان هذه التكاليف المقدرة قد سجلت خطأ بسبب خطأ في التدوين ، وأن المجموع سيظل بلا تغيير . واضاف انه تجدر الاشارة الى ان الارقام المصححة تبين ان الجزء الاكبر من هذه الاموال المخصصة للسفر استخدمت في ما يتصل بخدمة المؤتمرات .

٣٧ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الخطأ الذى اشار اليه ممثل شعبة الميزانية لتوه قد اكتشفته اللجنة الاستشارية لدى نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة ، وأن اللجنة قد اخذت هذا الخطأ في الاعتبار لدى اعداد تقريرها الاول عن الميزانية البرنامجية المقترحة (A/32/7) .

٣٨ - الرئيس : طلب الى الامانة العامة أن تصدر تصويبا للوثيقة A/32/6 يتضمن التغييرات التي بينت لتوها .

٣٩ - السيد أوليتام (نيجيريا) : اشار الى الجدول ٤-٢ من جداول الميزانية البرنامجية المقترحة (A/32/6) ، وطلب توضيحا للفرق بين الاحتياجات الاضافية المقدرة للتضخم في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، والاحتياجات الاضافية المقدرة للجنة البرنامج والتنسيق .

٤٠ - السيد ديباتين (مساعد الامين العام ، المراقب المالي) : اوضح ان عوامل مختلفة قد تؤثر على هذه التقديرات ؛ وذكر انه سيقدم معلومات تفصيلية بشأن هذه المسألة بأسرع وقت ممكن .

٤١ - السيد فوكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان دراسة الباب ٤ تبين ان الامانة العامة لا تزال تغفل توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بتقليل عدد الموظفين المخصصين لحضور دورات بعض الهيئات . بل ان من الواضح ان الامانة العامة أوفدت كما ذكر في الفقرة ٤-٤

(السيد فركين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

من تقرير اللجنة الاستشارية (A/32/8) ، عددا من الموظفين في مهمات رسمية يزيد عددهم ، في عدة حالات ، عما كان من قبل . كما تجدر الاشارة الى ان الاعتماد الذى اوصت به اللجنة الاستشارية لا يعدّ مبررا تماما ، بالرغم من انه يمثل تخفيضا كبيرا . لذلك ، يحتفظ وفده بالحق في العودة الى هذه المسألة عندما تقوم اللجنة بالنظر في التقديرات المنقحة للباب ٤ - بأ٠ . وقال ان من المأمول فيه ايضا ان توضح الامانة عندئذ لماذا اغفلت التوجيهات المحددة الصادرة عن الجمعية العامة وزادت الانفاق على السفر والمساعدة المؤقتة الى اربعة اضعاف . واعلن ان وفده لا يستطيع ، فضلا عن ذلك ، وبالنظر الى ان هذه التقديرات قد اوردت كاعتماد لمقابلة اثر التضخم ، ان يؤيد المخصصات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية تحت الباب ٤ .

٤٢ - الرئيس : دعا اللجنة الى التصويت على الباب ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٤٣ - وتم اعتماد مخصص مقداره ٠٠ ٥٥٧ ١ دولار تحت الباب ٤ لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، في مرحلة القراءة الاولى ، بأغلبية ٨٤ صوتا الى لاشيء ، مع امتناع ٨ عن التصويت .

٤٤ - السيد بيرسون (بلجيكا) : ذكر ان وفده لم يشترك في التصويت لانه كان يريد أن يبدى تحفظين قبله . فهو ، أولا ، لا يعترض على توصية اللجنة الاستشارية ، شريطة أن يكون بالامكان دراسة الاثار المالية المترتبة على السفر في الدرجة الاولى بدلا عن السفر في الدرجة الثانية في مرحلة لاحقة ؛ وثانيا ، فانه يلزم أن تؤخذ في الاعتبار الاثار الممكنة لمشكلة فئة الخدمات العامة في جنيف.

٤٥ - السيد سيرانو أفيلا (كوبا) : ذكر ان وفده لم يشترك ، ولن يشترك ، في عمليات تصويت بشأن ابواب معينة من الميزانية لانه يعترض على النهج المشار اليه بوصفه الميزنة الكاملة ، حيث يراعى في الميزانية اثر التضخم وتقلبات العملات .

الباب ٥ ألف - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (تابع)

٤٦ - السيد شميت (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال انه بما ان الباب ٥ ألف يتناول أحد أهم مجالات انشطة الامم المتحدة ، فينبغي ايضا ان يعتبر من المجالات التي تنطبق عليها أشد الانطباق توجيهات الجمعية العامة (القرار ٣١/٩٣ ، الفقرة ٩) المتعلقة بالانشطة التي فات أوانها ، او التي تكون ذات فائدة حدية ، أو عديمة الجدوى . الا ان من الصعوبة ان يستخلص من الميزانية البرنامجية المقدمة من الامين العام ان دراسة دقيقة مناسبة قد اجريت . بل على العكس ، فان مبرر الانفاق مبرر ذو طابع عام الى حد ما ؛ ويجعل التقييم امرا عسيرا .

٤٧ - ومضى قائلا ان مجموع التخفيض الذى اوصت به اللجنة الاستشارية تحت هذا الباب هو اقل من ١ في المائة من التقديرات . ولهذا السبب ، كانت بيانات المراقب التي ادلى بها في الجلسة السابعة عشرة ، عندما حاول ان يرفض التخفيضات التي اوصت بها اللجنة الاستشارية واحدة تلو الاخرى ، امرا يدعو للدهشة . وقال ان من رأى وفده ان هذه التخفيضات أبعد عن أن تكون مفرطة.

وفضلا عن ذلك ، فان دور اللجنة الاستشارية هو تقديم المشورة الفنية اللازمة التي تمكن اللجنة الخامسة من اجراء التقييم اللازم لاقتراحات الامين العام . وقال ان من الواضح ان الامين العام هو حر في الاعتراض على توصيات اللجنة الاستشارية . الا ان هذا سيكون امرا مناقضا للتفاهم الذى بني عليه الاجراء الخاص بمعالجة الميزانية حتى الان ، وهو ، ان التعليقات الفنية للجنة الاستشارية تستكمل بمعايير سياسية تطبقها اللجنة الخامسة . وقال انه اذا ما اخل بهذا التوازن ، فسيتعين اعادة النظر في هذا التفاهم الراسخ لاجراءات الميزانية ؛ وان ذلك من شأنه ان يؤثر على النهج المأخوذ به في الميزانية نفسها .

٤٨ - وفي ضوء المناقشة التي دارت حول تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/32/38) ابديت ملاحظات ايضا تركت انطباعا بأن مقترحات لجنة البرنامج والتنسيق قد تؤثر على توصيات الميزانية قيد نظر اللجنة . وقال ان وفده لم يكن يعلم بأى اسهام محتمل من جانب لجنة البرنامج والتنسيق في كيفية اعتماد الميزانية . وان الامل يحدوه في ان يتم توضيح هذا الموقف المختلط ، الذى يحدوه الى اتخاذ موقف مختلف تجاه نهج اعتماد ميزانية الامم المتحدة .

٤٩ - السيد أكاشي (اليابان) : قال ان وفده دهش للملاحظات التي ابداها المراقب المالي في الجلسة السابعة عشرة ، لانها ، فيما يبدو ، تنطوى على تحد للنهج الراسخ الذى تأخذ به اللجنة الخامسة . فوفقا لهذا النهج ، تنظر اللجنة الاولى في مقترحات الامين العام ومن ثم توصيات اللجنة الاستشارية بشأنها ، وفي الختام ، تجرى دراسة لها باشتراك مختلف الوفود . فاذا ما أبدى ممثلو الامين العام تعليقات على توصيات اللجنة الاستشارية في كل مرحلة من مراحل المناقشة الجارية بشأن الميزانية ، فان هذا قد يحدث أثرا ضارا بالطريقة المنظمة لسير اعمال اللجنة الخامسة .

٥٠ - وقال ان وفده يوافق ، من ناحية عامة ، على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولكنه ميّال الى استثناء توصية واحدة متعلقة بوظيفة مد - ١ لرئيس فرع السياسات والاسقاطات التابع لمركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل . الا ان امر اثارة اعتراضات على هذه التوصيات ، اصبح اكثر صعوبة ، نظرا لاعتراض المراقب المالي الاكثر تعميما على توصيات اللجنة الاستشارية . وقال ان من راى وفده ان النهج المنظم للنظر في تقديرات الميزانية قد اصابه الوهن في السنوات الاخيرة بسبب المساعي التأثيرية المتزايدة التي تبذلها عناصر من الامانة العامة غير راضية اما عن تقارير الامين العام واما عن توصيات اللجنة الاستشارية .

٥١ - السيد ديل روساريو (الفلبين) : اعرب عن امل وفده في ان تتمكن ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من تنفيذ برامجها على نحو فعال باستخدام الموارد المتاحة . ومضى قائلا انه قد يكون من المفيد توسيع نطاق مسؤوليات اللجان الاقليمية في مجالات انشطة النقل ، والحصول على معلومات اكثر تفصيلا تتعلق بتوزيع موارد برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة فيما بين مختلف الاقاليم ، كما جاء في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/32/38 ، الفقرة ١٩٠) . كما انه لا بدّ أن تكون هذه

(السيد ديل روساريو ، الفلبين)

المعلومات اكثر موثوقية فيما يتعلق بعدد وتكلفة موظفي مشاريع برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة الممولين اما من الميزانية العادية واما من الموارد الخارجة عن الميزانية . واعلن ان وفده يؤيد الطلب المتعلق بوظيفة مد - ١ لفرع السياسات والاسقاطات التابع لمركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل . ذلك ان كون هذه الوظيفة ظلت معارة لعدد من السنوات لا ينبغي ان يقوم اساسا للاعتراض عليها . كذلك فان وفده يؤيد الطلب المتعلق بوظيفة ف - ٤ لمنشأة الاستشعار عن بعد في مركز الموارد الطبيعية ؛ ولا يعترض على احداث زيادة بمبلغ ٠٠٥ ١٧ دولار في نفقات السفر المخصصة للمكتب الاحصائي ، نظرا لما لهذا المكتب من وظائف هامة .

٥٢ - السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : اعلن ان وفده سيعلق على تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عند النظر في تقرير الامين العام عن الاثار المالية المترتبة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق .

٥٣ - ومضى قائلا ان وفده قد اعرب ، اثناء المناقشة العامة ، عن تقديره للجهود التي يبذلها الامين العام لضبط نمو الميزانية ، وهي الجهود المتمثلة في مقترحاته لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، واعلن ، في الوقت ذاته ، عن تأييده للانتقادات التي وجهها رئيس اللجنة الاستشارية . وأضاف انه قد آن الاوان لان يعلن وفده تأييده العام للتخفيضات التي اوصت اللجنة الاستشارية باجرائها في الميزانية ، ولا سيما التخفيضات المتعلقة بالباب ٥ ألف . ويرى وفده انه يوجد الكثير مما تجدر الاشادة به في مقترحات الميزانية المقدمة من الامين العام لهذا الباب ، وخاصة التخفيض الكبير في تقديرات الخبراء الاستشاريين الذى سيتحقق بالاستفادة ، بصورة اتم ، من الخبرة الفنية المتوفرة لدى الموظفين الثابتين . الا انه لا يستطيع ان يوافق على اعتراض المراقب المالي على التخفيضات التي اوصت بها اللجنة الاستشارية . وقال ان وفده يثق في الخبرة الفنية للجنة الاستشارية ويرى ان توصياتها نبعت من دراسة متعمقة للأدلة المتوفرة .

٥٤ - اما فيما يتعلق بوظيفة مد - ١ المقترحة لمركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، فلا يرى وفده في الميزانية البرنامجية ما يؤيد انشاء هذه الوظيفة ، ولذا ، يأمل في أن تؤيد اللجنة الخامسة حكم اللجنة الاستشارية وأن تستبعد انشاء هذه الوظيفة .

٥٥ - وأعلن ان وفده يشاطر ممثلي جمهورية المانيا الاتحادية واليابان القلق الذى أبدياه ازاء طعن المراقب المالي ، الذى لم يسبق له مثيل ، في الخبرة الفنية للجنة الاستشارية وحكمها على الامور .

٥٦ - السيد فوكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : اوضح ان طلب الامين العام الوارد تحت الباب ٥ ألف يزيد عن المخصصات المعتمدة لفترة السنتين ١٩٧٦ - ١٩٧٧ بنسبة ١٣ في المائة ويتضمن اعتمادات لمقابلة اثر التضخم . وأضاف ان الامانة العامة قد انتهكت اهم مبادئ الميزنة بإحجامها عن تقديم الادلة المؤيدة للتكاليف على أساس الصفر وعدم ذكر الموارد الموفرة . ولاحظ ان الامانة العامة لديها عدد كبير من الموظفين الدائمين وقدر كبير من الاموال اللازمة لتدبير الموظفين والخبراء الاستشاريين والخبراء المؤقتين . واعلن ان وفده لا يستطيع أن يوافق على هذا المنحى المتمثل في احداث زيادة مستمرة في الموظفين الدائمين .

(السيد فوكسين ، اتحـــــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٥٧ - واستطرد قائلا ان الوفد السوفياتي يشاطر لجنة البرنامج والتنسيق القلق الذى أبدتـه ازاء عدم تمسك الامانة العامة بمعدلات النمو التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٣١/٩٣ . وأضاف ان معدل النمو الذى تبلغ نسبته ٦ في المائة ، المقترح لبرنامج التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، ومعدل النمو الذى تبلغ نسبته ٣ر٦ في المائة ، المقترح لمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانيـة لا يتّسقان والمتوسط المحدد . واعلن ان وفده يؤيد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق ، وخاصـــة التوصيات الواردة في الفقرة ٢٣ من تقرير تلك اللجنة (A/32/38) .

٥٨ - وقال ممثل الاتحاد السوفياتي ان الامانة العامة لم تقدم معلومات عن البرامج التي تـــم انهاؤها او التي يزمع انهاؤها عما قريب ، أو عن الموارد الموفرة ؛ كما انها لم تقدم اية ارقام بشـأن البرامج التي يمكن ان تعتبر فات اوانها او ذات فائدة حدية أو عديمة الجدوى . وانها لم تجر كذلك تحليلا وافيا لجميع البرامج القائمة . واعلن ان وفده يؤيد الطلب المقدم في الفقرة ٢ من تقرير لجنـة البرنامج والتنسيق بأن يقوم الامين العام ببيان البرامج الفرعية او مكونات البرامج التي تمثل قرابـــة نسبة ١٠ في المائة من الموارد المطلوبة ، ومختلف درجات الاولوية التي يتعين اعطاؤها لتلك البرامج . وقال ان الامل معقود على ان تتاح كل هذه المعلومات قبل اتمام النظر في الميزانية المقترحـــــة.

٥٩ - وقال ان ادراج اعتمادات لمقابلة اثر التضخم هو امر مناقض لتوجيهات الجمعية العامة بـــأن تستوعب آثار التضخم باحداث وفورات وتعديلات في الميزانية ، وباستعراض الاولويات . واعلـــن ان وفده سيعارض ، لهذه الاسباب مجتمعة ، اعتماد المخصصات المطلوبة في الباب ٥ ألف من الميزانية البرنامجية.

٦٠ - السيد بيرسون (بلجيكا) : أكد من جديد تأييد وفده للهيئات التي أنشأتها الامم المتحدة للنظر في الميزانية من حيث احتياجات المجتمع الدولي والامانة العامة للامم المتحدة نفسهـــــا ، ومنها على وجه الخصوص اللجنة الاستشارية . وقال ان من المأمول فيه ، في ضوء الملاحظات الـــتي ابداها الامين العام نفسه في اللجنة الخامسة لدى افتتاح الجلسة الحالية ، ان تكون بعض البيانات التي ادلى بها ممثل الامين العام في الجلسة السابعة راجعة الى مجرد سوء فهم .

رفعت الجلسة الساعـــة ١٨/٠٠